

قطاع الأمن الفلسطيني: ترسيخ القمع والسلطوية

علاء الترتير

كشف الفريق الأهلي الفلسطيني لدعم شفافية الموازنة العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 أن قطاع أمن السلطة الفلسطينية ما يزال يحظى **بنصيب الأسد** من ميزانيتها، حيث أنفق في النصف الأول من عام 2021 ما يزيد على 50 مليون شيكل إسرائيلي (حوالي 16 مليون دولار) على إصلاح قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وتلقت تلك القوات أيضًا 1,675 مليون شيكل (حوالي 538 مليون دولار) - أي ما يزيد على 22% من إجمالي ميزانية السلطة - حُصص 88% منها للرواتب، بزيادة بلغت 115 مليون شيكل (~ 37 مليون دولار) مقارنة بالأشهر الستة الأولى من العام 2020.

تُبرّر هذه الأرقام الشرح الواسع بين احتياجات الشعب الفلسطيني وأولويات السلطة الفلسطينية. فبينما يسعى الفلسطينيون إلى إنهاء **الإطار الأمني القمعي** الذي فرضته اتفاقات أوسلو، تواصل السلطة الفلسطينية **الاستثمار سياسيًا وماليًا ومؤسسيًا** في الوضع الراهن، وترسيخ الإطار الأمني بحجة الاستقرار وبناء الدولة. وبدلاً من تبني عملية للتحويل الديمقراطي ومبادئ التشاركية الشمولية والمساءلة، أفضت عمليات الإصلاح الأمني في السلطة الفلسطينية المنفذة برعاية دولية - والتي كانت العمود الفقري لمشروع السلطة لبناء الدولة في مرحلة ما بعد عام 2007 - إلى القمع والاضطهاد و**إحتراف الاستبداد الفلسطيني والسلطوية**. وهكذا بات الاستبداد البنيوي متأصلاً في النظام السياسي الفلسطيني.

«بات الاستبداد البنيوي متأصلاً في النظام السياسي الفلسطيني.»

القمع والتدهور الاجتماعي

في أعقاب مقتل الناشط و**ناقد السلطة الفلسطينية**، نزار بنات، في حزيران/يونيو 2021، أخذت قوات أمن السلطة الفلسطينية تقمع الاحتجاجات السلمية **بالقوة غير المشروعة**، واستهدفت الصحفيين وناشطي المجتمع المدني والمحامين بالاعتقالات التعسفية والتعذيب. وصل القمع الممارس في صيف 2021 إلى مستوى غير مسبوق، وكانت تعقيدهاته وتجلياته واضحة، حيث كان يتم عن تقارب مطرد بين المؤسسات القانونية والسياسية والأمنية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية. وهذا التقارب من أجل القمع بفاعلية أكبر تطور مقلق للغاية، وما لم يواجهه بآليات المساءلة الشعبية، فإن العدوان الاستبدادي سيشتد، ويُمنع التحويل الديمقراطي.

لا تزال السلطة الفلسطينية عاكفةً على تركيز القوة والسلطة بيد قطاع الأمن كهدفٍ رئيسي. فسعت **حملات قوات أمن السلطة الفلسطينية في 2007** إلى "تطهير" الضفة الغربية من الأسلحة غير التابعة للسلطة الفلسطينية، وتنفيذ عملية لنزع السلاح، واعتقال متحدي أوامر السلطة الفلسطينية، وإرسال رسالة واضحة إلى الفلسطينيين بأن السلطة الفلسطينية هي هيكل الحكم الوحيد والقوة الوحيدة. وهكذا تبنت السلطة الفلسطينية مقاربةً شاملة لمصادرة الأسلحة، وتعتمد طمس الفوارق بين أسلحة الفوضى وأسلحة المقاومة. فلم تفرّق بين المجرمين والمقاومين واستهدفتهم جميعاً على حدٍ سواء. ولا أبلغ تعبيراً عن هذه المفارقة من تعبير أحد أهالي مخيم بلاطة للاجئين، حين **تساءل مستهجناً: "كيف يُعقل أن يُحتجز لَص ومقاوم في زنزانية واحدة؟"**

تستغرق تبعات عمليات إصلاح قطاع الأمن وقتاً لتتجلى في المجتمع، وقد أصبحت واضحة الآن في فلسطين. أسفرت الحملات الأمنية لعام 2007، والمسماة على سبيل المفارقة **"عملية الابتسامة والأمل"**، وعملية الإصلاح المستمرة التي تلتها، عن مشاكل وأوجه قصور هيكلية عميقة أدت إلى ترسيخ ثقافة الخوف، وترويض المقاومة وتجريمها، وترسيخ عدم الثقة لدى الفلسطينيين تجاه قياداتهم.

إن تعذيب المعارضين السياسيين وقتلهم، واعتقال المنتقدين اعتقاداً تعسيفياً واحتجازهم في ظروف غير إنسانية، وارتفاع مستويات الرقابة، وتدني مستويات التسامح والتعددية، هي عناصر رئيسية تُفضي إلى تدهور المجتمع الفلسطيني. وستؤدي الزيادة في أمننة المساحات الاجتماعية إلى إضعاف الشعب الفلسطيني، وترسيخ تجزؤهم، وتقويض قدرته على مقاومة الهياكل الاستعمارية والقمعية بفاعلية.

لا بد لأي حوار وطني جاد وشامل أن ينطوي على مراجعة حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني بما يولي الأولوية للشعب الفلسطيني. فترسيخ السلطة، في مقابل مبادئ المشاركة الشمولية والمساءلة، يعني أن قوات أمن السلطة الفلسطينية باتت مساءلة أكثر أمام المانحين والنظام الإسرائيلي منها أمام الشعب الفلسطيني. ويُعدّ قلب هذه الحال من المقتضيات الأساسية لإصلاح قطاع الأمن. وتحقيقاً لذلك:

- يجب أن يلتزم المجتمع المدني الفلسطيني والقيادة الفلسطينية بالانخراط في حوار وطني حقيقي وشامل للكافة. إعادة النظر في البرنامج الوطني الفلسطيني من منظور حوكمة قطاع الأمن يمكن أن يخدم أغراضاً متعدد لأنه يقتضي مناقشة استراتيجيات المقاومة وطبيعة هياكل الحكم وآليات المساءلة.
- يجب على الفصائل السياسية الفلسطينية والمجتمع المدني أن يطالبوا السلطة الفلسطينية بإعادة توزيع ميزانيتها توزيعاً عادلاً، بما في ذلك في القطاعات الاقتصادية المنتجة، لوضع حد لتضخم ميزانية المؤسسة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية.
- يجب على المجتمع المدني الفلسطيني أن يضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ قرار منظمة التحرير الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، الأمر الذي فشلت السلطة الفلسطينية في تنفيذه رغم ادعائها.
- يجب أن يتبنى المجتمع المدني والقيادة الفلسطينية استراتيجية مقاومة موحدة، تشمل الاتفاق على أطر وأشكال المقاومة المسلحة، لتفادي استخدام الأسلحة في الاقتتال الداخلي بين الفصائل السياسية خاصة في أوقات انتقال الحكم وفراغ القيادة.



«شبكة السياسات الفلسطينية» شبكة مستقلة غير حزبية وغير ربحية، مهمتها نشر وتعزيز ثقافة النقاش العام حول الحقوق الانسانية للفلسطينيين وحققهم في تقرير المصير، وذلك ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان. يلتزم الأعضاء والمحللون السياسيون في الشبكة المناقشة الجدية للقضايا المطروحة. يمكن إعادة نشر وتوزيع هذه الملخصات السياسية شرط ان يتم الاشارة بوضوح الى «الشبكة»، «شبكة السياسات الفلسطينية»، كمصدر اساسي لتلك المواد.

لمزيد من المعلومات عن «الشبكة»، زوروا الموقع الالكتروني التالي: www.al-shabaka.org او اتصلوا بنا على البريد الالكتروني التالي: contact@al-shabaka.org الآراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.

علاء التريّير هو مستشار البرامج لدى الشبكة. يعمل باحثاً مشاركاً في مركز دراسات الصراع والتنمية وبناء السلام، وزميلًا زائرًا في قسم علم الإنسان وعلم الاجتماع بالمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف، سويسرا. عمِلَ في السابق زميلًا في مرحلة ما بعد الدكتوراة في مركز جنيف لسياسات الأمن في الفترة 2016-2017، وباحثًا زائرًا ومحاضرًا (2015) في قسم التاريخ وتاريخ الفنون بجامعة أوترخت في هولندا.